جامعة المنصورة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الاقتصاد السياسى والتشريعات الاقتصادية

الجوانب التنموية لاقتصاد المعرفة
دراسة مقارنة

إشراف
أ.د/ رضا عبد السلام إبراهيم
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسى والتشريعات الاقتصادية
بكلية الحقوق – جامعة المنصورة
محافظ الشرقية الأسبق

إعداد الباحث
مشعل بدر جاسم عبدالله على الحمر
٢٠٢٤

المقدمة

أولاً- موضوع الدراسة :

أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشهدها العالم إلى ضرورة التحول نحو اقتصاد المعرفة الذي يستند إلى المعرفة كعنصر أساس في التنمية، وظهرت العديد من المبادرات من الدول المختلفة لتبنى مؤشرات لقياس ذلك الاقتصاد القائم على المعرفة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود معايير أو مؤشرات لقياس ذلك الاقتصاد

لذلك قدمت مجموعة من الدول مؤشرات لقياس الاقتصاد القائم على المعرفة, وبرزت أهمية اقتصاد المعرفة وتأكدت من خلال الدور الواضح الذى تؤديه المعرفة في تحديد طبيعة الاقتصاد ونشاطاته، وفي تحديد الوسائل والأساليب والتقنيات المستخدمة في هذه النشاطات وفي توسعها وفي ما تنتجه وفيما تلبيه من احتياجات، وما توفره من خدمات، ومدى ما تحققه من منافع وفوائد للأفراد والمجتمعات، وبما يحقق للاقتصاد من تطور ونمو.

وتعد المعرفة هي المحرك الرئيسي للقدرة التنافسية والنجاح الاقتصادي في اقتصاديات الدول القائمة على المعرفة ؛ حيث إنها تعمل على إضافة قيمة للإنتاج الاقتصادي من خلال تطبيق التكنولوجيات والأفكار الجديدة سواء في شكل اختراعات جديدة أو تطبيقات جديدة للمعرفة القائمة لإحداث التغير في جميع الأسواق والقطاعات

وإذا كان مجتمع المعرفة هو المجتمع القائم على إيجاد المعرفة ونشرها واستثمارها من أجل تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة، فإن اقتصاد المعرفة هو عصب هذا المجتمع، فاقتصاد المعرفة تكون فيه المعرفة، سلعة وخدمة، هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وهو يعتمد على توافر تقنيات المعلومات والاتصالات واستخدام الابتكار وحيث رأس المال البشري هو أكثر الأصول قيمة فيه، ومن أجل هذا تسعى الأمم والمجتمعات التي تستهدف التطور والتقدم إلى الاعتماد على اقتصاد المعرفة.

والكويت تبذل جهودا كبيرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال أربع ركائز هي التعليم والابتكار والحوكمة وتطوير البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات.

والاستثمار في الاقتصاد المعرفي يستهدف تحقيق النقلة النوعية على مؤسسات الدولة كافة، ما يوفر بيئة جاذبة للمستثمر الأجنبي عبر إيجاد الفرص الاستثمارية في

الصناعات المعرفية، وهو ما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وخلق فرص وظيفية جديدة. ويعد الاقتصاد المعرفي من الركائز الرئيسية لتفعيل آلية تنويع مصادر الدخل والإيرادات وهو من المبادرات الرئيسية التي يجب تنميتها.

ثانياً- مشكلة الدراسة:

شهد العالم ازدياداً كبيراً لدور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد، فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر ، ومع ازدياد استخدام المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا أصبح الاستثمار في المعرفة أحد عوامل الإنتاج فهو يزيد من الإنتاجية ، ومن ثم فرص العمل، فالدول التي تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي هي التي تمتلك إمكانيات معرفية أكثر.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود معايير أو مؤشرات لقياس ذلك الاقتصاد، لذلك قامت مجموعة من الدول بعمل مؤشرات لقياس الاقتصاد القائم على المعرفة. وتكمن مشكلة الدراسة فى الإجابة على التساؤلات التالية:

ما مفهوم اقتصاد المعرفة؟ وما هى أهمية إقتصاد المعرفة؟ وما مبررات التحول إلى اقتصاد المعرفة؟ وما هى ومؤشراته ومتطلباته فى الكويت ومصر؟ وكيف يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول فى التحول نحو اقتصاد المعرفة؟

ثالثاً- أهداف الدراسة:

١. إلقاء الضوء على مفهوم اقتصاد المعرفة

٢. إبراز أهمية إقتصاد المعرفة.

٣. بيان مبررات التحول إلى اقتصاد المعرفة .

٤. التعرف على اقتصاد المعرفة ومؤشراته ومتطلباته فى الكويت ومصر.

رابعاً- منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج المقارن بين مصر والكويت.

خامساً- خطة الدراسة :

المبحث الأول : مفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه.

المبحث الثانى : أهمية اقتصاد المعرفة فى تحقيق التنمية.

المبحث الثالث : مكانة مصر والكويت فى مؤشر المعرفة العالمى.

الخاتمة.

المبحث الأول

مفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه

مع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الدول الصناعية، وبعد عبور مرحلة التصنع القائم على الموارد التقليدية كالموارد الطبيعية والخام والقدرات العضلية ، شهدت الدول الصناعية ثورة ثالثة سميت بثورة الاتصالات والمعلومات(١).

والثورة الصناعية الرابعة كالطباعة ثلاثية الأبعاد، التي تسمح بالتصنيع ، باستخدام أدوات أقل وتكلفة أقل، وأسرع(٢).

كما أدى التطور الهائل في التكنولوجيا من جهة وبرامج الذكاء الاصطناعي من جهة أخرى إلى إحداث تطور كبير على المستوى العالمى .

ويشكل الذكاء الاصطناعي في عالمنا المعاصر أحد أهم معالم الفضاء الرقمي، الذي يزداد اتساعاً في كل مكان وفي كل لحظة، تحت تأثير ثورة المعلومات بتقنياتها الحديثة وباستخداماتها المتنوعة وما يميزها من انفجار معرفي كماً ونوعاً وسرعة، الأمر الذى أدى إلى تدفق هائل في المعلومات والاختراعات الذكية لم يسبق لها نظير(٣).

ومفهوم اقتصاد المعرفة دخل الآن صميم السياسات الاقتصادية في كثير من البلدان النامية والمتقدمة. ووفقاً لمنهجية البنك الدولي لتقييم المعارف، فإن ازدهار اقتصاد المعرفة في أي بلد يحتاج إلى أربع ركائز وهي: نظام اقتصادي ومؤسسي قوي، ونظام تعليمي سليم، وبنية تحتية معلوماتية، ونظام للابتكار(٤).

---

(١) د. رضا عبد السلام ، تطور أداء السعودية في مؤشر اقتصاد المعرفة العالمي: تحليل اقتصادى مقارن، بدون سنة نشر، ص٣.

(٢) د. عيسى قادة، مفاتيح التطوير المستمر للذكاء الاصطناعي في ظل الثورة الصناعية الرابعة الملتقى الدولي : الاستثمار المالي والصناعي في الذكاء الاصطناعي – التكنولوجيا المالية والثورة الصناعية الرابعة، مركز جيل للبحث العلمي، ٢٠٢٢ ص ١٥

(3) PANDEY, Rajiv, et al. (ed.). Artificial Intelligence and Machine Learning for EDGE Computing. Elsevier, 2022

(٤) اقتصاد المعرفة مفتاح النمو وفرص العمل، مقال متاح على موقع البنك الدولى عبر الرابط التالى:

ويعد اقتصاد المعرفة فرعاً جديداً من العلوم الاقتصادية، يقوم على فهم جديد أكثر عمقاً للمعرفة ودورها في تكوين بنية للاقتصاد المعاصر، حل محل الاقتصاد التقليدي، وما يحمله من إمكانات لا حدود لها أمام النهضة الحضارية القادمة[٥].

ومن المهم الإشارة إلى التغير النوعي في طبيعة الموارد ومكونات الاقتصاد الجديد، إذ يتم الانتقال من الموارد التقليدية (رأس المال – المواد الخام – قوة العمل) إلى المعرفة كمورد أساسي غير قابل للنضوب، وإذا كان الاقتصاد الصناعي التقليدي قد ارتكز على عاملين أساسيين في الإنتاج هما العمل ورأس المال، في حين اعتبرت المعرفة والتعليم ورأس المال الفكري عوامل تقع خارج النظام، فإن هذه العوامل أصبحت عوامل أساسية في الإنتاج[٦].

ويتضمن اقتصاد المعرفة مصطلحين في اللغة الإنجليزية هما: Knowledge Economy ، ويشير إلى الاقتصاد المعتمد على المعلومات من الألف إلى الياء، في حين يشير الآخر Knowledge – Based Economy إلى الاقتصاد المبني على المعرفة بصورة شبه كلية.

إلا أن المصطلحين يعرفان على وجه الإجمال في اللغة العربية باسم اقتصاد المعرفة، أو الاقتصاد المعرفي، أو اقتصاد المعلومات كمصطلح يستخدمه البعض كمرادف لاقتصاد المعرفة.

وشهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطورا كبيرا في العقود القليلة الماضية مع اتساع استخدام شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية والدفع الالكتروني، ويقوم هذا الاقتصاد على وجود

---

https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2010/10/07/knowledge-key-growth-job-creation-tunisia

[٥] د. جابر محمد محمد، تحديات اقتصاد المعرفة وانجازات الاقتصاد التقليدي، مجلة مصر المعاصرة , الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، مج١١١, ع٥٣٧ – ٢٠٢٠، ص٥٣٧ وما بعدها

[٦] د. سمير حسن الشيخ، اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات : ملامح ومؤشرات، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط – مركز دراسات المستقبل, س ١٦, ع ١٦،، ص٢٠١١، ص ١٦٨

بيانات يتم تطويرها إلى معلومات ومن ثمة إلى معرفة وحكمة في اختيار الأنسب من بين الخيارات الواسعة التي يتحها اقتصاد المعرفة[٧].

ويُعرِّف البنك الدولي اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الدولية المختلفة، بالإضافة إلي تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجات المجتمع.

فمجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي تقوم فيه جميع المؤسسات والمنظمات بتمكين الأفراد من التطور دون قيود، وبتوفير الفرص لإنتاج واستخدام كافة أنواع المعرفة على نطاق واسع لكافة أفراد المجتمع.

وجاء تعريف اقتصاد المعرفة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه الاقتصاد المعرفي هو: نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي كالاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد أي إقامة التنمية الإنسانية باطراد. ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية[٨].

كما عرف الاقتصاد المعرفي بأنه نشر المعرفة وإنتاجيتها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولًا لترقية الحالة الإنسانية باطراد، اي اقامة التنمية الإنسانية ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، وزيادة المهارات البشرية أو هو اقتصاد تكون فيه المعرفة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي[٩].

---

[٧] د.أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، التحول نحو اقتصاد المعرفة كوجه للتنمية الاقتصادية الحديثة في ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا , ع٣٨, ج١ ٢٠٢٣، ص٥٥٠ -٦٢٣

[٨] د. فاطمة عبدالله محمد، أثر الاقتصاد المعرفي في تحسين كفاءة الأداء لرأس المال البشري: دراسة قياسية على الاقتصاد السعودي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة, مج٢٢, ع٢، ٢٠٢١، ص ٣٨

[٩] الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية: خلق فرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي٢٠٠٢.

ويُعرف اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذى ينشأ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها (الإنشاء والتحسين والتقاسم، والتعليم والتطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) فى القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية اللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة[١٠].

واقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذى يعطى للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر فى نموه، ويقوم على تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة) علمياً ومعرفياً كى تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة معتمداً على المعرفة التى يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة إستراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي[١١].

ويعرف البعض اقتصاد المعرفة بأنه نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة الرئيسية لتكوين الثروة . وعلى هذا الأساس يختلف هذا الاقتصاد عن باقي الاقتصاديات في بعض الأوجه أهمها[١٢]:

– على عكس عناصر الإنتاج الأخرى، لا يمكن نقل ملكية المعرفة.

– يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة فعلى عكس الموارد الأخرى التي تنفذ من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.

– يسمح استخدام التقانة الملائمة يخلق الأسواق ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية التي توفر الكثير من المزايا من حيث تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات.

---

[١٠] عبود نجم: إدارة المعرفة المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات، الوراق للنشر والتوزيع، ط١، عمان ٢٠٠٥، ص٢٥.

[١١] فائزة محمد العزاوى، عبد الرحمن الهامشي: المنهج والاقتصاد المعرفي، عمان، دار المسيرة للنشر، ٢٠٠٧، ص٣٠.

[12] Carl shapro,hab varian : " Information rules (Astrategic guide to the network economy, New york, MIT press 2000, p22.2.

ويستند اقتصاد المعرفة على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وتوافر طرق المعلومات السريعة Internet، ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال

كما يعتمد اقتصاد المعرفة اعتماداً أساسياً على فعالية الشركات فيجمع المعرفة واستعمالها لرفع الإنتاجية وتوليد سلع خدمات جديدة توزع عبر شبكات المعرفة التي تتغير المعلومات فيها بمعدلات سريعة، وستؤدي شبكة الإنترنيت دوراً أساسياً في تشبيك المعرفة.

ويميز الاقتصاد المبني على المعرفة بضرورة الاكتساب الدائم للمعلومات وتنمية المؤهلات الضرورية لاستثمارها ، حيث أصبحت التربية والتكوين المستمر الشرطان الأساسيان للنجاح داخل أي مجتمع بغض النظر عن الضرورة الاقتصادية[١٣].

كما ساهم في خلق وظائف ودخول عبر توليد الإشارات الإلكترونية ونسخ البرمجيات ونشر المعرفة عموماً[١٤].

لقد أدت الثورة في تكنولوجيا المعلومات إلى دور متعاظم للشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد العالمي، ولقد ظهر مفهوم (الاقتصاد المعرفي) وأصبح يفوق الاقتصاد التقليدي في السنوات الأخيرة كأساس لتحقيق الميزة التنافسية للمنشآت ويركز الاقتصاد المعرفي على بنية المعلومات والمعرفة[١٥].

---

[١٣] د. بغداد باي عبدالقادر، تكنولوجيات الاتصال الحديثة واقتصاد المعرفة: قراءة تحليلية في ميكانيزمات التكامل ومعوقاته، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي, ع٤٨، ٢٠١٨، ص٦٧ – ٨٢

[١٤] عبدالله موسى، الاقتصاد الرقمي، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الاسلامي السوداني, ع٧٢، ٢٠١٣، ص ٥٠

[١٥] للمزيد انظر: د. محمد فتحي قرني، الاقتصاد التقليدي في مقابل اقتصاد المعرفة والتنافسية، مجلة السياسة والاقتصاد , جامعة بني سويف، مج٧, ع٦، ٢٠٢٠، ص٥٥ وما بعدها؛ حسانة محيي الدين، اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلد ٩، عدد ٢، الرياض ٢٠٠٤.

وأصبحت المعرفة من بين عوامل الإنتاج الأكثر أهمية، كما يتميز اقتصاد المعرفة بتسارع وتيرة الابتكار وزيادة حجم الإنتاج المشترك للمعرفة والاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا لمعلومات والاتصالات[١٦].

وأصبح المصدر الرئيسي لتكوين الثروة يكمن في المعرفة والمهارات أكثر من الموارد المادية. إضافة إلى أن القدرة التنافسية للمؤسسات والدول تعتمد بشكل حاسم على إدارة المعرفة واستخدامها.

وإدارة المعرفة تغطي كل التقنيات لتحديد وتنظيم وتخزين وتبادل المعارف ، هذا الانضباط لا يشتمل فقط على المعرفة الصريحة التي يمكن العثور عليها بسهولة في الوثائق ولكن أيضا وخصوصا المعرفة الضمنية التي هي عبارة على المعرفة والخبرة المخزنة.

ويرتكز الاقتصاد القائم على المعرفة أو المعلومات العلمية والتكنولوجية إضافة إلى أن هذه المعلومات خلقت سلعاً وخدمات جديدة فحواها معرفي وليس مادي[١٧] وهى مرحلة اقتصادية واجتماعية في تاريخ البشرية تجعل المعرفة البشرية تجعل المعرفة موردا تسعى المجتمعات والدول عامة لاكتسابه. وتقتضي بالضرورة إعادة صياغة المجتمعات والسياسات للتكيف مع هذه المرحلة، فكما غيرت الزراعة في المجتمعات والدول والحضارات بانتقال البشرية من الصيد والرعي وكما غيرت الصناعة في موازين القوى والعلاقات الدولية الإستراتيجية والاقتصادية والتنموية والسياسية والاستراتيجية.

ومن الجدير بالذكر أن حجم صناعة المعلومات قد تجاوز ثلاثة تريليونات دولار سنويا وهي ٥٠% ٠٦٠% من النتائج القومي للدول الصناعية في الوقت الحالي كما نقدر حجم التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت بتريليون دولار.

---

[١٦] د. إبراهيم رسول هاني، اقتصاد المعرفة ونظرية النمو الحديثة، المؤتمر العربي الأول: الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٥، ص ٣٦

[١٧] د. وفاء محمد مصطفى، الاقتصاد المعرفي وأثره في النمو الاقتصادي، دار قنديل للطباعة والنشر، ط١ ، ٢٠١٧.

وتمثل المعرفة أحد المظاهر الأساسية للإنتاج في عالم اليوم، وبالتالي فقد أصبحت المعرفة موردا هاما من الموارد الاقتصادية، وعنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج [١٨].

والمعرفة تعتبر بمثابة الوقود الذي يدفع الاقتصاد القومي للرخاء في المستقبل ولعل أهم ما يميز التغيرات والتحولات الكبرى التي يشهدها عالم القرن الحادي والعشرين وتشعب وانتشار هذه التحولات لتشمل كافة مجالات المعرفة الإنسانية وكذلك المعدل المتسارع الذي تحدث به هذه المتغيرات غير مسبوق في تاريخ البشرية[١٩].

وهناك مفهومان يجب التمييز بينهما لاقتصاد المعرفة يتضمن كلاهما رأس المال البشري:

الأول: اقتصاد المعرفة القائم على المعلومات من الألف إلى الياء، بوصف المعلومات عنصراً وحيداً في العملية الإنتاجية.

والثاني: هو الاقتصاد المبني على المعرفة والمعلومات الممزوج بتقنيات الاقتصاد التقليدي، الذي تنهض فيه المعرفة بدور في خلق الثروة، لكن ذلك ليس بجديد؛ فقد ظل للمعرفة دور قديم ومهم في الاقتصاد لكن ما أضافته كما ذكر أن حجمها اتسع، ومساحتها باتت عريضة، أكبر مما سبق وأكثر عمقًا مما كان معروفًا[٢٠].

وترتفع معدلات النمو بمؤشرات ثلاثة خاصة بالمعرفة وهى: التعليم، والانفتاح على التجارة، وتوافر البنية الأساسية للاتصالات، وينبه تقرير للبنك الدولي عن التنمية في العالم (١٩٩٨/١٩٩٩) [٢١] إلى أن أمام البلدان النامية فرصة هائلة للنمو السريع شريطة ألا تقتصر جهودها على تكديس رأس المال المادي وتعليشم أبنائها، بل أن تنفتح أيضا على الأفكار الجديدة، والتقدم التكنولوجي، وقد أوضحت تجارب النمور الآسيوية أن فجوة

---

[١٨] د. محمد خليل محمود، إستراتيجية التحول إلى الاقتصاد المبنى على المعرفة: دراسة حالة دول الخليج العربي، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ – كلية التجارة , ع٨، ٢٠١٩، ص ٦٥٨ .

[١٩] د. أمير ألفونس عريان، اقتصاد المعرفة وعلاقته بالاقتصاد الجديد، مجلة الاقتصاد والمحاسبة , ع ٦٣٧،٢٠١١، ص ١٩ – ٢١

[٢٠] جابر محمد عبد الجواد، نبذة عن إقتصاد المعرفة، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، س ١٧, ع ٥٦، ٢٠١٣، ص ١٨

[٢١] البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم، المعرفة طريق إلى التنمية، باريس ١٩٩٩.

المعرفة يمكن سدها في وقت قصير عن فجوة رأس المال، وهناك ثلاث مهام رئيسية لسد الفجوة في المعرفة أمام البلدان النامية وهى:

١. الحصول على المعرفة المالية وتطويعها، واستنباط المعرفة محليا.

٢. الاستثمار في رأس المال البشري لزيادة القدرة على استيعاب واستخدام المعرفة.

٣. الاستثمار في التكنولوجيا لتسهيل الحصول على المعرفة واستيعابها.

ويشتمل الاقتصاد المعرفي على أربعة عناصر أساسية وهى :

الأول: تقنية المعلومات والاتصالات، وشبكة الإنترنت.

والثاني: الملكية الفكرية والتي تشمل براءات الاختراع وحقوق النسخ والعلامات التجارية المسجلة والإعلان والخدمات الاستشارية والمالية، والتبادل المالي، والعناية بالصحة والتعليم.

والثالث: المكتبات الإلكترونية وقواعد البيانات ووسائل الإعلام الحديثة والفيديو، والإذاعة.

والرابع: التكنولوجيا الحيوية، وقواعد البيانات[٢٢].

وحدير بالذكر أن أهم خصائص الاقتصاد القائم على المعرفه كأصل مهم هو الابتكار (تحويل الأفكار الابداعية الى واقع ملموس) والتعليم (أيدى ماهرة ورأس مال بشري مبدع) وثورة الاتصالات (نشر المعومات والمعارف بطرق ابداعية جديدة) ، كل ذلك وفق اطر تشريعية جديدة مبنية على أسس الاقتصاد التقليدي[٢٣].

والاستثمار الفاعل في رأس المال البشري عامل اساسي للتنمية الاقتصادية لأنه ننتج عنه فوائد اقتصادية كبيرة على المدى الطويل مما جعل البنك الدولي يطلق في ٢٠١٨ مشروع رأس المال البشري لرفع الوعي حول أهمية رأس المال البشري ، والاستثمار

---

[٢٢] د. محسن محمود خضر، اقتصاد المعرفة، مجلة الاقتصاد والمحاسبة , العدد ٦٣١، ٢٠١٠، ص ١٨ – ١٩

[٢٣] د. محمد السعدنى، "أهمية البحث العلمى فى تطوير الصناعة – الاقتصاد المبنى على المعرفة"، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى ٢٠٠٨، ص ٥.

في البشر ورفع كفاءة الموارد البشرية هو المحور الرئيس للولوج في اقتصاد المعرفة[٢٤].

ويعرف رأس المال البشري بأنه مجموعة الخبرات والمعارف والطاقات والمهارات والإبداع والصفات التي يمتلكها العاملون ويستثمرونها في العمل، والعنصر الحرج في إدارة المعرفة هو تحقيق الدعم للنظم المعرفية (فيما يتعلق بالتنظيم والعنصر البشري والحوسبة وغيرها) من أجل اكتساب المعرفة وتخزينها واستخدامها في عمليات التعلم وحل المشكلات وصناعة واتخاذ القرارات وغيرها [٢٥]

وتتعلق إدارة المعرفة بالقضايا المحورية والحرجة ذات العلاقة بالتكيف التنظيمي والبقاء وقدرات وإمكانات المنظمة في مواجهة التغيرات البيئية المتزايدة بصورة غير منتظمة، وإدارة المعرفة بهذا المفهوم تتضمن العمليات التنظيمية التي تسعى إلى تحقيق التداؤبية من خلال الإمكانات الخلاقة والإبتكارية للعنصر البشري، كما أن إدارة المعرفة يجب أن تؤدي إلى توفير التسهيلات اللازمة لتحقيق مضامين هذه الإدارة[٢٦].

ولا يمكن القول إن هناك تعريفا واحدا شاملا وواسعا ومتفق عليه لإدارة المعرفة، إذ أن هناك اختلافات كثيرة حول تحديد مفهوم واحد محدد لهذا المصطلح الجديد. وهناك الكثير من الباحثين الذين ينظرون إلى هذا المصطلح على أنه يعبر عن حقل جديد لا يزال في مرحلة التطور والاكتشاف الذاتي Self–Discovery [٢٧]. والمعرفة تعبر عن

---

[٢٤] د. إبراهيم عبدالله عبدالرؤوف، اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري: دراسة تحليلية مقارنة مع التطبيق على مصر، مجلة مصر المعاصرة. مج١٠٥، ع ٥١٣ (٢٠١٤). ص ٩١–١٨٩.

[25] Jang, Seung Kwon et. al, "Knowledge Management and Process Innovation: the Knowledge Transformation Path in Samsung SDI", Journal of Knowledge Management, Vol.6, No.5, 2002.

[٢٦] للمزيد: عليان ربحى مصطفى: إدارة المعرفة، دار صفاء للطباعة والنشر، ط١،، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص٣٥٨.

[27] Wiig K. M. et. al, "Supporting Knowledge Management: A Selection of Methods and Techniques", Expert Systems with Applications, Vol. 13, No. l, 1997.

العمليات التي ينعكس عنها مجموعات من المهارات الديناميكية والمعقدة والمتغيرة نوعا ما[٢٨]

ويرى الباحث أن اقتصاد المعرفة يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والإبداع، واقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذى يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كلها من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية فى طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وإنسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا الاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة .

ويتميز اقتصاد المعرفة بأن الجزء الأعظم من القيمة المضافة يعتمد على المعلومات والمعطيات، التي تصبح مكوناً أساسياً في مختلف مراحل الإنتاج والتسويق، وتصبح معدلات الربح مرتبطة بزيادة القيمة المضافة التي تعتمد هذا المكون المعرفي القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فالمعرفة سواء كانت معطيات أو بيانات أو بحوثاً علمية تسمح بخلق قيمة مضافة جديدة، بابتكار سلع جديدة ذات تقنية رفيعة المستوى وظهور أساليب إنتاج مرنة وفرص لا محدودة للتسويق[٢٩].

وليس ثمة شك في إن المجتمع الذي وضع نفسه في طريق اقتصاد المعرفة، هو المجتمع الذي أعاد نظرته للمعرفة، وقدر قيمتها، وقدمها على سواها، وجعلها أولويا قصوى لاستمرار وجوده، من خلالها ينظر إلى نفسه وإلى ما حوله، ومن خلالها يحدد موافقة، ويعيد تنظيم أنشطته الاقتصادية والاجتماعية، بل ومن خلالها يستطيع النظر إلى مستقبله، وما يريد بلوغه.

واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة.

---

(28) Sveiby, Karl, and Tom Lloyd, Managing Knowledge, London: Bloomsbury, 2001.

[٢٩] د. سمير حسن الشيخ، اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات : ملامح ومؤشرات، مرجع سابق، ص ١٦٦ وما بعدها

وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعاً بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة.

ويتسم الاقتصاد المعرفي بقدرته على توليد واستخدام المعرفة والقدرة على الابتكار، فتكون المعرفة ليست فقط المصدر الأساسي للثروة وإنما ميزة مكتسبة في الاقتصاد المعرفي، فيتميز اقتصاد المعرفة بعدة عوامل جُمعت بالنقاط التالية :

– المعرفة ليست مفهوماً استهلاكياً إنما صناعة مشتركة يساهم في تكوينها كافة فئات المجتمع.

– لاتمثل المسافات أي عائق في عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أونجاح المشروعات أو الاندماج الكامل من المجتمع بشكل عام، مهما كانت المسافة بعيدة يمكن تحقيق تنمية اقتصادية.

– إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لجميع الأفراد، لا ينقص استفادة شخص من هذه المعرفة المتزايدة من استفادة شخص اخر لدعم اتخاذ القرارات في جوانب الحياة كافة.

– دعم التدريب والتعليم العام والعالي والاستمرارية في التعليم والدعم الفني والخدمات الاستشارية لتمكين الموارد البشرية من تحقيق كفاءة الأداء

– لاتوجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، اقتصاد مفتوح بالكامل ويتسم بالمرونة وسرعة التغير لتلبية حاجات متغيرة ومتجددة.

– يركز اقتصاد المعرفة يركز على الاستثمار في الموارد البشرية، باعتبارها رأس المال المعرفي والبدني.

– الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.

– تفعيل مراكز البحث والتطوير وتشجيع الباحثين كمحرك للتغيير والتنمية[٣٠].

---

[٣٠] خالد ياسين الشيخ، الاقتصاد المعرفي ودورة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. جامعة دمشق ، ٢٠١٦.

ويرى الباحث أن الاقتصاد المعرفي ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، لأن المستقبل سوف يتحدد بشكل أوبأخر بناءً عليه، ولأن تدعيم الاقتصاد المعرفي وما يترتب عليه من المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وتحفيز تنافسية الاقتصاد ككل.

المبحث الثانى

أهمية اقتصاد المعرفة فى تحقيق التنمية

غدت المعرفة مورداً جديداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بقوة الدفع الرئيسة للنمو والإنتاج وتقدم الأمم، حيث زاد اعتماد الاقتصاد العالمي على المعرفة، واتجهت الدول الصناعية نحو بناء أسس متينة لهذا النوع من الاقتصاد وذلك من خلال اعتماد الاستثمار في المعرفة وتخفيض معدلات الأمية وتطوير آليات التعليم وبناء مجتمع معرفي يقوم على التطوير التقني وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار، ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تعد الهدف الأساسي والأسمى للعالم أجمع[٣١] .

وتكاد تكون المعرفة هى الفريضة الغائبة للدول الطامحة نحو إقامة اقتصاد معرفي في ظل سياق عالمي (العولمة) يكرس لهيمنته الأقوى على مقدرات العالم في المعرفة والاقتصاد، ومن ثم في فرص التنمية.

ولعل ذلك ما يجعل المعرفة سلعة اقتصادية شديدة الخصوصية من قبل الدول المتقدمة المصنعة لها بدلاً من اعتبارها سلعة عامة، مما يهدد فرص الدول النامية في اكتساب المعرفة.

وقد أقرت العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية بأن فجوة المعرفة وليست فجوة الدخل هي المحدد الرئيسي لمقدرات الدول في العالم الآن.

وجدير بالذكر أن فجوة المعرفة لها شقين الأول يتمثل في اكتساب المعرفة والثاني يتمثل في القدرة على إنتاج المعرفة. ولقد اجتمعت الآراء على أن الشق الثاني بين الدول النامية والمتقدمة يعد أضخم ومتنامي بصورة متسارعة من الشق الأول لتلك الفجوة.

ولذلك أصبح إنتاج المعرفة وليس اكتسابها – مجرد الحصول على معلومات فقط – معيار للرقي والتقدم، وبالتالي فإن الفرق بين الاقتصاد القائم على المعرفة والاقتصاد المعرفي هو أن الاقتصاد القائم على المعرفة مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي،

---

[٣١]امانى صلاح محمود المخزنجى، مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره في قياس التنمية المستدامة في مصر، مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١١١، العدد، ٥٣٧، ٢٠٢٠ ص٢٤٣؛ احمد عيد ابراهيم محمد، تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري في ظل اقتصاد المعرفة (دراسة تطبيقية)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد ٤٠، العدد ١ ، ٢٠٢١، ص ١

فهو نموذج اقتصادي المعرفة فيه عنصر جوهري – مورد لا ينضب بل ينمو باستخدامه، عابر للمسافات والحدود – من عناصر الإنتاج، حيث يوجد تضافرا قويا ما بين اكتساب المعرفة وبين القدرة الإنتاجية في المجتمع، والذي تزداد قوة هذا التضافر في النشاطات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية والتي تقوم بدرجة متزايدة على كثافة المعرفة، فهذه النشاطات هي أساس القدرة التنافسية على الصعيد العالمي وأحد المداخل الرئيسية لتنمية الدول النامية[١].

ويساهم الاقتصاد المعرفي في تحسين كفاءة المورد البشري من خلال مساهمته في بناء البحث العلمي والتغير التكنولوجي من أجل معالجة المشاكل الاقتصادية، وجعل الأفراد ذوقدرة كبيرة على فهم واستيعاب التكنولوجيا الحديثة والمعقدة والدقيقة ويسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية والتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع، يساعد على تحسين توزيع الدخل وتكافؤ الفرص ويضمن التشغيل في القطاع العام، كما أن معطيات اقتصاد المعرفة تخلق الكثير من فرص العمل[٢] .

والتدريب يرتبط بتعليم الموارد البشرية الكفاءات اللازمة لأداء مهام ووظائف محددة في حين تركز تنمية الكفاءات على إعداد الموارد البشرية لتحمل مسؤوليات مستقبلية، أي التدريب يستهدف الحاضر، بينما تنمية الكفاءات تستهدف المستقبل[٣] .

.

وتنمية كفاءة المورد البشري مرتبطة بحد كبير بالتدريب فإن التدريب والتنمية يعبران عن حالة واحدة لأن التدريب هو أحد سبل التنمية التي تتأثر بجملة من العوامل كأولويات الموارد البشرية المتعلقة بالعمل أوبالحياة بصفة عامة .

---

[١] د. عبلة بنت عبدالحميد محمد، فجوة الاقتصاد القائم على المعرفة بين اقتصاديات الدول النامية النامية والمتقدمة: تطبيقاً على المملكة العربية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي , جامعة الازهر ، مج١٩, ع٥٥، ٢٠١٥ ، ص٢٢٣ – ٢٦٦

[٢] د. فاطمة عبدالله محمد، أثر الاقتصاد المعرفي في تحسين كفاءة الأداء لرأس المال البشري: دراسة قياسية على الاقتصاد السعودي، مرجع سابق ص ٤٠

[٣]جون ويرنر، راندي ديساديون، تنمية الموارد البشرية. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

وتمكن أهمية الاقتصاد المعرفي للدول فيما يلى[١]:

١. الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة وبالذات في المجالات الصناعية التي تبرز فيها صناعات الأجهزة والمعدات اللالكترونية الدقيقة وأجهزة الحاسوب وبرمجياته.

٢. الاستثمار الفعال في الموارد البشرية بأعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي.

٣. الارتقاء بالعملية التعليمية وتحسين مستواها بداء من مرحلة الطفولة وصولاً الى مخرجات عالية الجودة تفيد الاقتصاد الوطني لتلبية حاجات المجتمع وسوق العمل .

٤. تشجيع ودعم المؤسسات على التجديد والابتكار والابداع لسد حاجات المجتمع.

٥. الاستثمار في المعرفة يلعب دوراً أساسياً في خلق الثروة وتراكمها[٢] .

ويرى الباحث أن الحاجة في الدول النامية تتعاظم إلى حفز اكتساب المعرفة والأخذ بنظام الاقتصاد المعرفي، ويتعاظم كذلك العائد التنموي المتوقع منه في تلك الدول، وتزداد فرص الاستفادة من المعرفة المتاحة على الصعيد العالمي.

المبحث الثالث

مكانة مصر والكويت فى مؤشر المعرفة العالمى

---

[١] د. خالد صلاح حنفى: أدوار المعلم المستقبلية فى ضوء متطلبات عصر اقتصاد المعرفة (دارسة تحليلية)، مجلة نقد وتنوير، العدد الخامس، الفصل الثاني، ٢٠١٦، ص ص١١٢-١١٣. د. كريم زرمان، أهمية اقتصاد المعرفة في عصر تكنولوجيا المعلومات: مؤشراته ومنهجية قياسه المجلة العربية للتربية النوعية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب , ع١٢، ٢٠٢٠ ص٧٧ – ٨٩

[٢] د. سالي محمد فريد، التنمية في ظل اقتصاد المعرفة وإمكانيات بناء الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية،٢٠١٧ ، ص ١١٥.

يمثل مؤشر المعرفة العالمى مقياساً للمعرفة كمفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة فى ١٣٦ دولة حول العالم. ويعتمد المؤشر على قياس مدى التطور فى ٧ مؤشرات قطاعية فرعية وهي: التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني، والتدريب المهني، والتعليم العالي، والبحث والتطوير والابتكار[١]، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد، والتمكين.

ووفقًا لتقرير مؤشّر المعرفة العالمي والذي يُدرِج مُؤشرات أخرى مُتعدّدة مثل التعليم والابتكار والبيئة، فقد تقدّمت مصر من الــمركز ٧٢ من بين ١٣٨ دولة عام ٢٠٢٠ إلى الــمركز ٥٣ من بين ١٥٤ دولة عام ٢٠٢١[٢].

ووفقاً لتقرير حديث حصلت مصر في مؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠٢٣[٣] على المركز الــ ٩٠ على مستوى العالم، لتقفز مصر ٥ مراكز مُقارنة بالعام الماضي الذي شغلت مصر فيه المركز ٩٥ عالمياً.

وجاء ترتيب مصر في المؤشر الفرعي للتعليم الفني والتقني في المركز ٤٦ قافزة بذلك ٣٥ مركزاً مقارنة بعام ٢٠٢٢ (الذي شغلت فيه المركز الــ ٨١)، كما تقدمت مصر في

---

[١] وفقاً لتقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام2021 ، كان أداء الكويت أقل من متوسط فى مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع في جميع ركائز المؤشر. ومع ذلك، كان أداء الكويت أعلى من المتوسط الإقليمي في ركيزتين: البنية التحتية والمعرفة ومخرجات التكنولوجيا. وكانت مدخلات ومخرجات الابتكار في الكويت متساوية. فقد احتلت الكويت المرتبة ٧٣ في مدخلات الابتكار في عام ٢٠٢١، تماماً مثل عام ٢٠٢٠، لكنها كانت أعلى من عام ٢٠١٩. أما فيما يتعلق بمخرجات الابتكار، فقد احتلت الكويت المرتبة ٧٣. مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، فإن أداء الكويت أقل من التوقعات بالنسبة لمستوى التنمية. ويعتبر أداء الكويت هو الأفضل في البنية التحتية، وأضعف أداء لها هو تطور الأعمال (الدرجة ١٨,٧، المرتبة ١٠٠)، وتحديداً في العاملين في مجال المعرفة (الدرجة ١٧,٤، المرتبة ١٠٥) واستيعاب المعرفة (مدفوعات الملكية الفكرية، واردات التكنولوجيا عالية التقنية، واردات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ الدرجة ١٣,٧، المرتبة ١٢٤.

[٢] تقرير مؤشّر المعرفة العالمي الصادر من برنامج الأمم الــمتحدة الإنمائي (UNDP) ٢٠٢١.

[٣] مؤشر المعرفة العالمي للعام ٢٠٢٣، الذي يُنظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة في قمة المعرفة، والتي جرت فعالياتها بدبي خلال الفترة من ٢١ وحتى ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣، ليصدر المؤشر مُسجلاً ١٣٣ دولة حول العالم.

ترتيب المؤشر الفرعي للبحث والتطوير والابتكار إلى المركز ٩٠ مقارنة بالمركز ٩٩ خلال العام الماضي وسط منافسة شديدة بين دول العالم في هذا المؤشر، وتقدمت مصر مركزاً في المؤشر الفرعي للتعليم الجامعي في المركز ٩٤ مقارنة بالمركز ٩٥ في العام الماضي.

واشتمل هذا التقرير على تحليل عناصر القوة بالإحصائيات الصادرة بهذا المؤشر عن مصر أسوة بالعديد من دول العالم، التي شملها التصنيف لهذا العام، حيث جاءت نقاط القوة بمصر كالتالي: المساواة بين الجنسين، وتركيز السوق، وكذلك نسبة الشركات التي لديها منتجات وخدمات جديدة بالسوق بالنسبة لإجمالي الشركات بمصر، والاستشهادات لكل بحث كانت واحدة من أهم نقاط القوة بإحصائيات مصر بهذا المؤشر.

وتقدمت مصر في عدد من المؤشرات العالمية حيث حصدت المركز ١٢١ في مؤشر الازدهار لعام ٢٠٢٣ من إجمالي ١٦٧ دولة بينما كانت في السابق في المركز ١٢٤ كما تقدمت في مؤشر أداء تغير المناخ للمركز ٢٠ من إجمالي ٦٠ دولة بينما كانت في السابق في المركز ٢١ [١].

وفيما يتعلق بمكانة الكويت فى مؤشر اقتصاد المعرفة جاءت في المرتبة الأولى عالمياً في محور استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمرتبة الـــ ١٢ عالمياً في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني ضمن مؤشر المعرفة العالمي للعام ٢٠٢١، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع مؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، بهدف قياس الواقع المعرفي على مستوى العالم كمفهوم شامل مرتبط بشكل وثيق بالتنمية المستدامة وبمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة، وبناء مجتمعات واقتصادات المعرفة، ووضع السياسات التنموية لاستشراف المستقبل.

ويعود تقدُّم الكويت في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني إلى أدائها في المحاور والمحاور الفرعية، فقد احتلّت المرتبة الـــ ٢١ في محور مكوّنات التعليم التقني والتدريب المهني، والمرتبة العاشرة في محور سوق العمل، حيث احتلّت المرتبة التاسعة عالمياً في المحور الفرعي كفاءة سوق العمل، والمرتبة الأولى في المحور الفرعي المتعلّق بالإنصاف والشمول.

---

[١] وفق بيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصرى .

كما كان أداء الكويت لافتاً في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث احتلّت المرتبة الـ ٢١ عالمياً والثانية عربياً. وتميّزت بمحوري توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستخدام محتلّةً المرتبة الثامنة والعاشرة على التوالي، حيث احتلّت المركز الأول عالمياً في استخدام الخدمات، والذي يشمل متغيرات مثل حجم استخدام الإنترنت ذات النطاق العريض لكل اشتراك ونسبة مستخدمي الإنترنت.

والجدير بالذكر أنه قد نشر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى تقرير استعرض خلاله مؤشر المعرفة العالمى ٢٠٢٠ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، وقد تقدمت مصر فى المؤشر محتلة المركز الـ٧٢ فى ٢٠٢٠، مقارنة بالمركز الـ٨٢ العام الماضى من بين ١٣٨ دولة.

كما حققت مصر، تقدماً فى المؤشرات القطاعية كافة؛ حيث تقدمت ٢٣ مركزاً فى المؤشر الفرعى (التعليم التقنى والتدريب المهنى) لتصبح فى المركز الـ٨٠ مقارنةً بـالـ١٠٣ فى ٢٠١٩، كما تقدمت ١١ مركزاً فى المؤشر الفرعى (التعليم قبل الجامعى) لتصبح فى المركز الـ٨٣ مقارنةً بـالـ٩٤ فى ٢٠١٩.

وفى تقرير حديث جاءت مصر في المرتبة الرابعة من بين ٣٩ دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة، وفي المرتبة الـ ٥٣ عالمياً ضمن مؤشر المعرفة العالمي للعام [١]٢٠٢١، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع مؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، بهدف قياس الواقع المعرفي على مستوى العالم كمفهوم شامل مرتبط بشكل وثيق بالتنمية المستدامة وبمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة، وبناء مجتمعات واقتصادات المعرفة، ووضع السياسات التنموية لاستشراف المستقبل.

---

[١] يصدر مؤشر المعرفة العالمى بشكل سنوى، وهو بمثابة أداة لسد الفجوات المعرفية؛ لتقييم الأداء المعرفى ، من خلال ١٩٩ مؤشراً فرعياً متفرعة من ٧ مؤشرات قطاعية رئيسة. ويقيس مؤشر المعرفة العالمي الحالة المعرفية في ١٥٤ دولة على مستوى العالم، استناداً إلى سبعة مؤشرات فرعية مركّبة تسلّط الضوء على أداء ستّة قطاعات حيوية هي؛ التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد، إلى جانب مؤشر فرعي خاص بالبيئة التمكينية لتشخيص السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والصحي والبيئي الحاضن لهذه القطاعات.

وفى التقرير السنوى الخامس لمؤشر المعرفة العالمى لعام ٢٠٢١ الذى يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بانتظام منذ ٢٠١٧، حيث احتلت مصر المرتبة (٥٣) من بين ١٥٤ دولة، محققةً بذلك الترتيب الأول إفريقيًا فى هذا المؤشر العالمى المهم الذى شهد نفسه تحسنًا كبيرًا فى ترتيب مصر فى آخر ثلاث نسخ منه، حيث حلت مصر فى المرتبة (٨٢) فى ٢٠١٩، ثم المرتبة (٧٢) فى ٢٠٢٠، ثم تقدمت إلى المرتبة (٥٣) فى ٢٠٢١؛ وهو ما يعنى تحسنًا كبيرًا بنسبة تجاوزت ٣٥% مقارنة بسنة الأساس، رغم ما تعانيه مصر ودول العالم من جائحة كوفيد التى أثرت على كل مناحى الحياة.

ويتكون المؤشر العام للمعرفة من سبعة مؤشرات فرعية مركّبة يتم تجميعها بأوزانٍ ترجيحية تُحسب بطريقة علمية ومنهجية رصينة، حيث تسلط ستة مؤشرات منها الضوءَ على أداء ستّة قطاعات حيوية هى: التعليم العالى، والاقتصاد، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والبحث والتطوير والابتكار، والتعليم التِّقْنى والتدريب المِهْنى، والتعليم قبل الجامعى، وقد جاء ترتيب مصر فيها: (٣٥)، (٥٦)، (٥٧)، (٥٨)، (٦٨)، (٧٢) على التوالى. أما المؤشر الفرعى السابع الذى يتعلق بالبيئة التمكينية التى تشخّص السياق الاجتماعى والسياسى والاقتصادى الحاضن لهذه القطاعات الستة، فقد جاء ترتيب مصر فيه ٨٨.

ويرى الباحث ضرورة الاهتمام بالتدريب المستمر ومعرفة الطرق التي تؤثر في اقتصاد المعرفة التي لايمكن اكتسابها إلا بالممارسة والتدريب في التعامل مع متطلبات العصر الراهنة في الابتكار والبحث والتطوير الأمر الذي يتطلب إجراء تغييرات جديدة في البنى الاقتصادية بقصد التحول الى اقتصاد المعرفة.

الخاتمة

كان لثورة المعلومات والاتصالات دور الريادة في هذا التحول فهي مكنت الإنسان من فرض سيطرته على الطبيعة إلى حد أصبح عامل التطور المعرفي أكثر تأثيراً في الحياة من بين العوامل الأخرى المادية والطبيعية، لقد باتت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية له خصوصيته بل أنها المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية، المكمل للموارد الطبيعة.

ويشهد العالم ازدياداً مضطرداً لدور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد. فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر، وبدأن نسمع بمصطلحات تعكس هذه التوجهات مثل مجتمع المعلومات وثورة المعلومات واقتصاد المعرفة.

ومع ازدياد ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا أصبح الاستثمار في المعرفة أحد عوامل الإنتاج فهو يزيد من الإنتاجية، ومن ثم فرص العمل، فالدول التي تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي هي التي تمتلك إمكانيات معرفة أكثر تقدماً.

١- نتائج الدراسة:

١. أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشهدها العالم إلى ضرورة التحول نحو اقتصاد المعرفة الذي يستند إلى المعرفة كعنصر أساس في التنمية، وظهرت العديد من المبادرات من الدول المختلفة لتبنى مؤشرات لقياس ذلك الاقتصاد القائم على المعرفة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود معايير أو مؤشرات لقياس ذلك الاقتصاد.

٢. يمثل مؤشر المعرفة العالمى٢٠٢١ مقياساً للمعرفة كمفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة فى ١٣٦ دولة حول العالم. ويعتمد المؤشر على قياس مدى التطور فى ٧ مؤشرات قطاعية فرعية وهي: التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني، والتدريب المهني، والتعليم العالي، والبحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد، والتمكين.

٣. مؤشر المعرفة يؤسس لربط أكثر موضوعية بين مفهومى المعرفة بتعدد أبعادها، والتنمية الإنسانية المستدامة بمفهومها المعتمد فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والذى عبرت عنه أهداف التنمية المستدامة الـ١٧ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤. حصلت مصر في مؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠٢٣على المركز الـــ ٩٠ على مستوى العالم، لتقفز مصر ٥ مراكز مُقارنة بالعام الماضي الذي شغلت مصر فيه المركز ٩٥ عالمياً.

٥. تقدُّمت الكويت في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني واحتلّت المرتبة الـــ ٢١ في محور مكوّنات التعليم التقني والتدريب المهني، والمرتبة العاشرة في محور سوق العمل، واحتلّت المرتبة التاسعة عالمياً في المحور الفرعي فى كفاءة سوق العمل، والمرتبة الأولى في المحور الفرعي المتعلّق بالإنصاف والشمول.

٢- توصيات الدراسة:

١. ضرورة تبني الخطط الإستراتيجية لاقتصاد المعرفة وتفعيلها وتنفيذها مع رؤية للمستقبل على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

٢. العمل على زيادة الاستثمار في اقتصاد المعرفة، وذلك بإعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده، والتركيز في الموازنات الاستثمارية للحكومات فى مصر والكويت ، على البني التحتية لاقتصاد المعرفة.

٣. إنشاء مؤسسات معرفية تقدم خدمات إرشادية لجميع الجهات الحكومية والخاصة للتوجية إلى نحواقتصاد المعرفي.

٤. الاهتمام بالتدريب المستمر ومعرفة الطرق التي تؤثر في اقتصاد المعرفة التي لايمكن اكتسابها إلا بالممارسة والتدريب في التعامل مع متطلبات العصر الراهنة في الابتكار والبحث والتطوير الأمر الذي يتطلب إجراء تغييرات جديدة في البنى الاقتصادية بقصد التحول الى اقتصاد المعرفة.

٥. نوصى حكومة الكويت بتعديل استراتيجياتها وسياساتها لإعطاء الأولوية للاستثمار في رأس المال البشري، فقد تعدى دور رأس المال البشري كعامل من عوامل الإنتاج ومحدداً للإنتاجية، ليكون له التأثير الرئيسي في جميع مكونات التنمية والمقياس الرئيسي لثروة الأمم.

قائمة المراجع

١- الكتب:

١. د. إبراهيم رسول هاني، اقتصاد المعرفة ونظرية النمو الحديثة، المؤتمر العربي الأول: الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٥.

٢. د. رضا عبد السلام ، تطور أداء السعودية في مؤشر اقتصاد المعرفة العالمي: تحليل اقتصادى مقارن، بدون سنة نشر،

٣. فائزة محمد العزاوى، عبد الرحمن الهامشي: المنهج والاقتصاد المعرفي، عمان، دار المسيرة للنشر، ٢٠٠٧.

٤. عبود نجم: إدارة المعرفة المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات، الوراق للنشر والتوزيع، ط١، عمان ٢٠٠٥.

٥. د. محمد السعدنى، "أهمية البحث العلمى فى تطوير الصناعة – الاقتصاد المبنى على المعرفة"، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى ٢٠٠٨.

٦. عليان ربحى مصطفى: إدارة المعرفة، دار صفاء للطباعة والنشر، ط١،، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.

٧. د. سالي محمد فريد، التنمية في ظل اقتصاد المعرفة وإمكانيات بناء الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية،٢٠١٧ .

٨. جون ويرنر، راندي ديساديون، تنمية الموارد البشرية. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٩. خالد ياسين الشيخ، الاقتصاد المعرفي ودورة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. جامعة دمشق ، ٢٠١٦.

١٠. د. وفاء محمد مصطفى، الاقتصاد المعرفي وأثره في النمو الاقتصادي، دار قنديل للطباعة والنشر، ط١ ، ٢٠١٧.

٢- المجلات العلمية:

١. امانى صلاح محمود المخزنجى، مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره في قياس التنمية المستدامة في مصر، مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١١١، العدد، ٥٣٧، ٢٠٢٠ .

٢. احمد عيد ابراهيم محمد، تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري في ظل اقتصاد المعرفة (دراسة تطبيقية)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد ٤٠، العدد ١ ، ٢٠٢١.

٣. د. إبراهيم عبدالله عبدالرؤوف، اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري: دراسة تحليلية مقارنة مع التطبيق على مصر. مجلة مصر المعاصرة. مج١٠٥، ع ٥١٣ ،٢٠١٤.

٤. د. أمير ألفونس عريان، اقتصاد المعرفة وعلاقته بالاقتصاد الجديد، مجلة الاقتصاد والمحاسبة , ع ٢٠١١،٦٣٧.

٥. د. بغداد باي عبدالقادر، تكنولوجيات الاتصال الحديثة واقتصاد المعرفة: قراءة تحليلية في ميكانيزمات التكامل ومعوقاته، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي, ع٤٨، ٢٠١٨.

٦. د. جابر محمد محمد، تحديات اقتصاد المعرفة وانجازات الاقتصاد التقليدي، مجلة مصر المعاصرة , الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، مج١١١, ع٥٣٧ - ٢٠٢٠.

٧. د. سمير حسن الشيخ، اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات : ملامح ومؤشرات، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط – مركز دراسات المستقبل, س ١٦, ع ١٦،، ص٢٠١١.

٨. د.أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، التحول نحو اقتصاد المعرفة كوجه للتنمية الاقتصادية الحديثة في ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا , ع٣٨, ج١ ٢٠٢٣.

٩. د. عيسى قادة، مفاتيح التطوير المستمر للذكاء الاصطناعي في ظل الثورة الصناعية الرابعة الملتقى الدولي : الاستثمار المالي والصناعي في الذكاء الاصطناعي – التكنولوجيا المالية والثورة الصناعية الرابعة، مركز جيل للبحث العلمي، ٢٠٢٢

١٠. د. فاطمة عبدالله محمد، أثر الاقتصاد المعرفي في تحسين كفاءة الأداء لرأس المال البشري: دراسة قياسية على الاقتصاد السعودي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة, مج٢٢, ع٢، ٢٠٢١.

١١. عبدالله موسى، الاقتصاد الرقمي، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الاسلامي السوداني, ع٧٢، ٢٠١٣.

١٢. د. محمد فتحي قرني، الاقتصاد التقليدي في مقابل اقتصاد المعرفة والتنافسية، مجلة السياسة والاقتصاد , جامعة بني سويف، مج٧, ع٦، ٢٠٢٠.

١٣. حسانة محيي الدين، اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلد ٩، عدد ٢، الرياض ٢٠٠٤.

١٤. د. محمد خليل محمود، إستراتيجية التحول إلى الاقتصاد المبنى على المعرفة: دراسة حالة دول الخليج العربي، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ – كلية التجارة , ع٨، ٢٠١٩.

١٥. جابر محمد عبد الجواد، نبذة عن إقتصاد المعرفة، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، س ١٧, ع ٥٦، ٢٠١٣.

١٦. د. محسن محمود خضر، اقتصاد المعرفة، مجلة الاقتصاد والمحاسبة , العدد ٦٣١، ٢٠١٠.

١٧. د. عبلة بنت عبدالحميد محمد، فجوة الاقتصاد القائم على المعرفة بين اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة: تطبيقاً على المملكة العربية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي , جامعة الازهر ، مج١٩, ع٥٥، ٢٠١٥ .

١٨. د. خالد صلاح حنفى: أدوار المعلم المستقبلية فى ضوء متطلبات عصر اقتصاد المعرفة (دارسة تحليلية)، مجلة نقد وتنوير، العدد الخامس، ٢٠١٦.

١٩. د. كريم زرمان، أهمية اقتصاد المعرفة في عصر تكنولوجيا المعلومات: مؤشراته ومنهجية قياسه المجلة العربية للتربية النوعية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب , ع١٢، ٢٠٢٠ .

٣- مقالات وتقارير:

١. اقتصاد المعرفة مفتاح النمو وفرص العمل، مقال متاح على موقع البنك الدولى عبر الرابط التالى:

https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2010/10/07/knowledge-key-growth-job-creation-tunisia

٢. تقرير مؤشّر المعرفة العالمي الصادر من برنامج الأمم الـــمتحدة الإنمائي (UNDP) ٢٠٢١.

٣. تقرير التنمية الإنسانية العربية: الأمم المتحدة، خلق فرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي٢٠٠٢.

٤. البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم، المعرفة طريق إلى التنمية، باريس ١٩٩٩.

٤- المراجع الأجنبية:

1. Carl shapro,hab varian : " Information rules (Astrategic guide to the network economy, New york, MIT press 2000.
2. PANDEY, Rajiv, et al. (ed.). Artificial Intelligence and Machine Learning for EDGE Computing. Elsevier, 2022
3. Jang, Seung Kwon et. al, "Knowledge Management and Process Innovation: the Knowledge Transformation Path in Samsung SDI", Journal of Knowledge Management, Vol.6, No.5, 2002.
4. Wiig K. M. et. al, "Supporting Knowledge Management: A Selection of Methods and Techniques", Expert Systems with Applications, Vol. 13, No. l, 1997.
5. Sveiby, Karl, and Tom Lloyd, Managing Knowledge, London: Bloomsbury, 2001.

6. Quinn G. B. et. Al., Managing Professional Intellectual. Management the Most of Best", Harvard Business Review, March-April, 1996.